ملخص الموضوع التاسع:

مقررات لجنة بازل الثانية ومدى التزام البنوك الجزائرية بها

إن تطبيق مقترحات بازل الثانية سيسمح للبنوك الجزائرية بتجاوز نقاط ضعف بازل الأولى، ومراعاة المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على البنوك، ومن ثم تمكينها من تبني مفهوم "رأس المال الاقتصادي" الذي ينص على تحديد مدى كفاية رأس مال البنك استنادا إلى مستوى المخاطر المتوقعة في كل عملية مما سيفسح المجال للبنوك لإجراءات تحليل المخاطر وتحديد معاملات الترجيح على أساس نوعية علاقة البنك بمتعاملة (دولة، بنك، مؤسسة، أفراد...).

بالإضافة إلى أنه ستتولد لدى البنوك نظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، وذلك بأخذ مخاطر التشغيل بعين الاعتبار ويمكن تجسيد محاولة بنك الجزائر لمسايرة اتفاقية بازل الثانية من خلال إصدار النظام رقم 02-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2002 (والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية كخطوة أولية لتمهيد الأرضية لتطبيق اتفاقية بازل الثانية)، رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.